**آثار الحسبة السياسية تجاه الحاكم (متابعة الحاكم لنوابه ووزراءه)**

**تقديم: د. مجدي عبد العظيم إبراهيم**

من الآثار الواضحة لتطبيق الحسبة السياسية تجاه المسؤول أو الحاكم تحقيق كل الغايات التي نادى بها الدين الإسلامي، حيث عندما يتقين الحاكم أن هناك محاسبة ورقابة لأدائه في المهام التي أوكلت إليه سوف تجعل مسعاه دائمًا في اختيار أفضل الأساليب في إدارة شؤون حكمه بكل ما يتوافق مع المصلحة العامة لرعيته وكل ما تتطلبه مقاصد الشرع الحنيف التي تُوجب عليه تحري الدقة والأمانة والصدق في التعامل في مجريات الأمور وتسييرها، وممارسة مهام عمله بكل الأشكال والوسائل التي يقتضيها الصالح العام وبما يتوافق مع الشرع الإسلامي.

وهذا يستلزم منه أداء كامل مهامه ليس على مستواه الشخصي وإنما بإمتداد هذا الأداء لكل من ولاه مسؤوليات أو تكليفات لتسيير أمور دولته متمثلاً في نوابه ووزرائه ووزارتهم وكافة الأجهزة المنوط بها إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الناس.

حيث يجب أن يكون هناك آلية حقيقية تطبق لهذه الإدارة والمتابعة والتي تتولد من ممارسة الحسبة السياسية تجاهه كحاكم أو رئيس دولة:

* إن يقوم بتشكيل لجان متابعة على مستويات متعددة تتولى إعداد تقارير بشكل دوري ومتواصل تجعله يقف على الأوضاع الحقيقية للبلاد.
* تشكيل لجان مراقبة وتقييم للأداء المقدم من قبل الأجهزة التنفيذية المختلفة ومدى قياس مستوى أدائها في الخدمات المقدمة.
* تشكيل لجان متابعة للمراقبة المالية لأعضاء جهازه التنفيذي على مختلف المستويات ومتابعة سياسة تلك الاجهزة في الاعتمادات المطلوبة وآلية صرفها.
* عقد اجتماعات بصفة منتظمة لاستعراض التقارير المرفوعة ومناقشة أوجه القصور ومعالجتها ومعرفة المستجدات والمتطلبات ووضع خطط تنفيذية لاستيفائها.

مما يوفر حالة من المصداقية في أداء التكليفات والمهام الموكولة لأصحابها وتيقنهم بخضوعهم للمسألة في حال التقصير حتى يعتبر الغير؛ فإن تولي المسؤوليات بقدر ما يمنح صاحبه الكثير من السلطات إلا أنها محدودة بحدود الشرع وليس لها سلطان مطلق بلا رقيب ولا سؤال وهذا ما تميز به النظام السياسي الإسلامي عن نظم الحكم الأخرى التي شابها الظلم والقهر وذلك لاختلاف مرجعية النظامين.

فالنظام الإسلامي مرجعه شرع آلهي محكم، أما نظم الحكم الأخرى فمرجعها عقول بشرية يعتريها النقص، مما يؤكد في نهاية الأمر تحقق كل سبل النجاح والتوفيق وغلق كل أبواب الفساد والمنكرات والشبه.

فجريان أثر الحسبة السياسية هنا ليس مقصورًا على الحاكم وتصرفاته وإدارته لأمور دولته ولكن امتداده لكل من له علاقة بمهام تولي الحاكم أمور دولته وكل من كلف من الحاكم بإدارة مصالح الدولة والحفاظ عليها.

فقد جاء في نصوص القرآن الكريم الكثير على عظم مسؤولية الحكام وشؤون حكمهم، قال الله تعالى: (ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ)([[1]](#footnote-1)).

ومما ورد في السنة النبوية المطهرة ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال:"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها، والولد راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"([[2]](#footnote-2)).

وكذلك ما ورد عن سيرة الصحابة الأطهار في هذا الشأن وكيف كانت ممارستهم للحسبة السياسية أثر كبير ونصيب كبير في أسلوب إدارة شؤون الحكم حيث نجد أن الخليفة العادل عمر بن الخطاب لم يكن وهو رأس الدولة يكتفي بحسن اختياره لعماله بل كان متابعًا لأدائهم محاسبًا لهم في حال تقصيرهم ومن أقواله في هذا الموضع: "خيرُ لي أن أعزل كل يوم والياً من أن أبقي ظالماً ساعة نهار"([[3]](#footnote-3))، وقال: "أيما عامل لي ظلم أحداً فبلغني مظلمته فلم أغيرها، فأنا ظلمته"([[4]](#footnote-4)).

مما يعني ذلك أن الحسبة السياسية كان أثرها واضح وفعال في نظام الحكم الإسلامي انعكس ذلك في متابعة ولي الأمر ورقابته وسؤاله، وتتابع هذه الرقابة من قبل ولي الأمر لأعوانه وعماله المكلفين منه، مما ينتج عن ذلك كل أسباب الحكم العادل المحقق لمقاصد الشرع الإسلامي.

في حين لو نظرنا في غياب تطبيق الحسبة السياسية ومبدأ الرقابة والتقويم في سلوكيات ولاة الأمور في حال حيادهم عن الشرع وحدوده كان من آثاره انتشار الفساد وعموم المنكرات وهدم كل القيم والمقاصد التي نادى بها الشرع الحنيف.

وهذا الملمح يظهر لنا من دعاة المدنية الذين ينظرون إلى نظم الحكم الحديثة تحت مسميات مختلفة كالديموقراطية أنها مستقبل الشعوب ومرادهم في تحقق العدالة والحرية والمساواة بفصل الدين عن الدولة.

لذلك رأينا مصير تلك النظم التي لم تطبق المنهج الإسلامي وهمشته في حكمها وأخذت به شكلاً لا موضوعًا لم يكن مصيرها إلا السقوط وانتشار الفساد والجهل وعموم المنكرات وإنحدار القيم ونهب الثروات، وباتت تلك الشعوب التي حكمت بأنظمة دخيلة ليس لها لا من قريب ولا من بعيد بالنظام السياسي الإسلامي الذي سادت به الأمة الإسلامية في فترة من الفترات الدنيا، شعوب مقهورة، مظلومة، نهبت ثروات بلادها، وانتشرت بها قيم عم بها الفساد والرذيلة وضاعت معها كل المقاصد والمبادئ التي حث عليها الدين الإسلامي.

1. () سورة ص: الآية: 26. [↑](#footnote-ref-1)
2. () البخاري : أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، في صحيحه رقم (893)، ومسلم رقم (1829) من حديث ابن عمر –رضي الله عنهما-. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ينظر: صبحي الصالح، النظم الإسلامية، ص89، الإدارة الإسلامية 215. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ينظر: ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج في مناقب أمير المؤمنين ص56، الإدارة الإسلامية 215. [↑](#footnote-ref-4)